

دولة الأغلبة (184-296هـ / 800-909م)

تمهيد: تعد الدولة الأغلبية، أو دولة بني الأغلب (184-296هـ / 800-909م)، واحدة من أوائل الدويلات الإسلامية التي نشأت في بلاد المغرب بعد الفتح الإسلامي وانتهاء عهد الولاة. تعود أصولها إلى العرب المضربين التميميين، وكانت إمارة استكفاء تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الخلافة العباسية في بغداد. امتدت أراضيها لتشمل المغرب الأدنى وأجزاء من شرق المغرب الأوسط).

ارتبط تأسيس إمارة الأغلبة في إفريقية ارتباطا وثيقا بحالة الفوضى والاضطرابات التي سادت المنطقة آنذاك، حيث تفاقمت الصراعات المذهبية، واندلعت ثورات بين الجند العرب والبربر. وعندما ورث العباسيون الخلافة بعد سقوط الأمويين، وجدوا أنفسهم يحكمون دولة مترامية الأطراف، مما صعب عليهم فرض سيطرتهم الكاملة، خاصة بعد انتقال مركز الحكم من دمشق إلى بغداد، حيث تزايدت مسؤولياتهم في المشرق وأصبحت مهمتهم في تسير شؤون خلافتهم معقدة جدا¹.

1- بداية تأسيس دولة الأغلبة: نتيجة للظروف السالفة الذكر، سمح العباسيون للأغلبة بتأسيس إمارتهم في المغرب الأدنى، شريطة بقائهم تحت مظلة الخلافة العباسية ورقابتها، فقد تم تأسيس الدولة الأغلبية عام 800م (184هـ) بعد أن منح الخليفة هارون الرشيد ولاية إفريقية إلى إبراهيم بن الأغلب، الذي تمكن من فرض سلطته على المنطقة بشكل مستقل نسبيا مع البقاء تحت التبعية الاسمية للخلافة العباسية²، واستمرت إمارة بني الأغلب في الحكم لأكثر من قرن، حيث تعاقب عليها أحد عشر أميرًا، كان لكل واحد منهم أثر واضح في تاريخ المنطقة.

أولاً: فترة التأسيس من (184-222هـ / 800-838م): تشمل على إمارات إبراهيم بن الأغلب، وابنيه أبي العباس وزيادة الله.

ثانياً: عصر الازدهار والاستقرار النسبي من (226-288هـ / 840-902م): وتمتد من نهاية حكم زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب المعروف بالأول من سنة 201هـ / 816م إلى نهاية حكم أبي عبد الله محمد الثاني ثامن أمراء البيت الأغلبي، الملقب بأبي الغرائق لولعه بصيدها، وذلك في سنة (261 / 875م)، وقد تضمنت هذه الفترة حكم

1 سامية بوسيفه، حكام الإمارة الأغلبية وإنجازاتهم في إفريقية (184-296هـ/800-909م)، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، 9م، 1ع، أبريل 2024، ص378.

2 محمد الطالبي، الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي 184-296هـ / 800-909م، تعريب: المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1995، صص 124-129.

عدد من أواسط أمراء البيت الأغلب من حيث الملكات، ولكن الأمور كانت قد استقرت وهدأت أحوال إفريقية بصورة عامة، ويرجع السبب الأساس في ذلك إلى فتح صقلية؛ الذي فتح مجالاً واسعاً أمام الجند وزعمائهم للغزو والحصول على المغنم، تاركين أمراء بني الأغلب في سلام، ثم جاء حكم إبراهيم بن أحمد، معلناً بداية التدهور.

ثالثاً: ثم تلا ذلك فترة التدهور، وتستمر من (289-296هـ / 902-909م): لم تزد فترة الاستقرار الحقيقية التي يمكن أن تسمى فترة ازدهار للأسرة عن ثلاثين سنة على الأكثر، ولكن هذه الأسرة، على الرغم من قصر مدة الاستقرار في أيامها، فإنها تعتبر صاحبة الفضل في إرساء أسس إفريقية الإسلامية؛ الذي أوجزنا الحديث عن جهادها في سبيل الحفاظ على مذهب السنة والجماعة والبقاء في نطاق الأمة الإسلامية العامة، كان في حاجة إلى فترة استقرار طويلة بعض الشيء، كي تثبت القواعد الاجتماعية والحضارية التي تمكن من تكوينها والحفاظ عليها خلال اضطرابات عصر الولاة، وما وقع فيها من انقلابات وتغير الأحوال، وقد أتاح له بنو الأغلب فرصة هذا الاستقرار، وأقاموا في بلاده حكومة محلية ذات طابع إفريقي، ثم إن بني الأغلب كانت فيهم عروبة صادقة، واهتمام بشؤون العلم والحضارة والمنشآت، فكان العصر في جملته، رغم كثرة حروبه واضطراباته خيراً على إفريقية، وخطوة واسعة إلى الأمام في بقاء المغرب الإسلامي³.

2- الحياة الاجتماعية والسياسية:

لقد امتازت الحياة الاجتماعية في دولة الأغلبة بتنوع كبير في تركيبها الاجتماعية، وقد حدث بينهم تمازج وانصهار في ظل ذلك التعايش الاجتماعي التي شهدته الدولة ويمكننا أن نقدم أمثلة عن بعض فئات المجتمع:

1.2 البربر: وهم سكان البلاد الأصليين ويقسمون إلى طائفتين: طائفة البربر الحضري المعروفين بالبرانس الذين يسكنون النواحي الخصبة والسفوح المزروعة، وهؤلاء يعملون بالزراعة والصناعة، نتيجة لاتصالهم بحضارة القرطاجيين واللاتين والبحر المتوسط، وطائفة البربر البدو المعروفين بالبر الذين يقيمون في الصحاري والواحات، وهؤلاء يعيشون على الرعي.

2.2 العنصر العربي: فقد دخل مع مطلع الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب، فالعنصر العربي دخل بلاد المغرب في صورة جيوش فاتحة، وقد استقر رجال هذه الجيوش في نواحي المغرب كله بعد إتمام الفتح، ولحقت بهم جماعات أخرى من الجند والمهاجرين العرب مع استمرار حركة الفتح.

وكانت نتيجة ذلك قيام مجتمعات عربية صغيرة معظمهم في المدن والمعسكرات، ومن هذه المراكز بدأوا ينتشرون في نواحي البلاد، ولحقت بهم جماعات من المهاجرين غير العسكريين أو غير الرسميين، وهؤلاء جميعاً تكون منهم ما يعرف بالعرب البلديين، أي عرب إفريقية الذين استقروا فيها واعتبروها وطناً لهم دون أن يتخلوا

3 يوسف علي بدوي، المرجع السابق، صص 69-70.

عن عروبته، فكانوا يتمسكون بأصولهم القبلية ويتحدون ضد الجند العربي الذي كانت ترسلهم الحكومة المركزية الإقرار الأمن في البلاد، وقد عرف هؤلاء الجند العربي بالشاميين لا لأنهم جميعاً من أهل الشام ، بل لأنهم كانوا يأتون من الشام وهي قاعدة الحكم في العصر الأموي.

3.2 الروم: وهم البيزنطيون الذين وجدوا في البلاد آنذاك وكانوا يحكم البلاد، ومع الفتح العربي اختفى معظمهم ولم يبق منهم إلا جماعات قليلة كانت تقيم على السواحل ومدنها وخاصة قرطاج، وكذلك في بعض بلاد الجريد، وأغلبهم اعتنقوا الإسلام وذاؤوا في سكان البلاد إلا من هاجر منهم إلى صقلية وغيرها من بلاد الجنوب الأوروبي.

4.2 الأفارقة أو الأفارق: فهم أخلط من الناس كانوا يسكنون النواحي الساحلية حيث يعملون بالزراعة والصناعة، وقد ذكر ابن عبد الحكم في تاريخه عنهم قوله: "وأقام الأفارق وكانوا خدماً للروم على صلح يؤدونه إلى من غلب على بلادهم"⁴.

واجه الأغلبة ثورات داخلية، خصوصاً من القبائل البربرية والفصائل المناوئة للحكم العباسي، فقد شهدت الدولة عدة ثورات من القبائل البربرية التي رفضت الهيمنة العربية، لكنهم استطاعوا قمع معظم هذه التمردات بالقوة العسكرية وبالسياسات الإدارية الذكية، كما لعبت فرقة الخوارج دوراً محورياً في زعزعة الاستقرار عبر ثوراتهم المتكررة، وخاصة في المناطق الجبلية، إضافة إلى تلك التحديات التي واجهتها دولة الأغلبة فقد أثر الجند العرب الذين كانوا يشكلون جزءاً رئيسياً من الجيش الأغلب بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار السياسي، بحيث قاموا بعدة انتفاضات بسبب تأخر دفع الرواتب وسوء المعاملة⁵.

3- نهاية دولة الأغلبة: شهدت دولة الأغلبة (184-296هـ / 800-909م) فترات من القوة والازدهار، لكنها تعرضت لاحقاً لعدة عوامل داخلية وخارجية أدت إلى سقوطها. ومن أهم الأسباب التي ساهمت في انهيار الدولة:

1.3 ضعف الحكام وتدهور الإدارة: خلال العقود الأخيرة من حكم الأغلبة، أصبح الأمراء ضعفاء وغير قادرين على إدارة الدولة بكفاءة، حيث انشغل بعضهم باللهو والترف، مما أدى إلى تراجع هيبة السلطة المركزية. كما انتشر الفساد الإداري وسوء استخدام السلطة، مما زاد من حالة السخط بين العامة والعسكريين على حد سواء.

4 ابن وردان، تاريخ مملكة الأغلبة، تحقيق: محمد زينه محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 1988، صص 21-23.

5 محمد الطالبي، المرجع نفسه، صص 188-195.

2.3 تفشي الصراعات الداخلية: كان للصراعات داخل البيت الأغلي أثر كبير في إضعاف الدولة، فقد نشبت خلافات بين الأمراء على الحكم، مما أدى إلى انقسامات خطيرة داخل الأسرة الحاكمة. كما أدى تعيين بعض الحكام غير الأكفاء إلى تفاقم الوضع السياسي، وأضعف ولاء الجيش للدولة.

3.3 تزايد نفوذ القبائل والعناصر العسكرية: اعتمد الأغلبة في حكمهم على جيش من المرتزقة، وخاصة الأتراك، والذين ازدادت قوتهم وأصبحوا عاملاً مؤثراً في تعيين الحكام أو عزلهم. هذا النفوذ العسكري المتزايد أدى إلى حالة من عدم الاستقرار، حيث كانت الجيوش كثيراً ما تتدخل في السياسة⁶.

4.3 تدهور الاقتصاد وانتشار المجاعات: عانت الدولة الأغلبية من أزمات اقتصادية متكررة، حيث انخفضت الإيرادات بسبب تراجع التجارة وزيادة الإنفاق العسكري. كما أثرت المجاعات والأوبئة على السكان، مما زاد من الاستياء الشعبي تجاه الحكومة.

5.3 التهديدات الخارجية وظهور الدولة الفاطمية: مع ضعف الأغلبة، بدأت الدعوة الفاطمية بقيادة الداعية الشيعي أبو عبد الله الشيعي تكتسب زخماً كبيراً، خاصة في أوساط القبائل البربرية مثل كتامة. استطاع الفاطميون استغلال الاستياء الشعبي ضد الأغلبة، ونجحوا في حشد التأييد لقضيتهم، مما مهد الطريق لسقوط الدولة الأغلبية.

6.3 سقوط القيروان واستيلاء الفاطميين على الحكم: في عام 296هـ / 909م، تمكن أبو عبد الله الشيعي من هزيمة آخر حكام الأغلبة، زيادة الله الثالث، الذي فرّ إلى المشرق بعد أن فقد السيطرة على الدولة، دخل الفاطميون القيروان وأعلنوا قيام دولتهم، منهيين بذلك حكم الأغلبة في إفريقيا⁷.

خاتمة:

يمكن القول أن دولة الأغلبة مثلت تجربة سياسية مبكرة للحكم المحلي في المغرب الإسلامي ضمن إطار التبعية الاسمية للخلافة العباسية، لكنها استطاعت عملياً أن تؤسس كيانا إداريا وعسكريا مستقلا نسبيا أسهم في تثبيت دعائم الاستقرار بعد مرحلة طويلة من الاضطرابات. فقد نجح الأغلبة في ترسيخ سلطة مركزية قوية في إفريقيا، وضبط التوازن بين مكوناتها السكانية المتعددة، كما كان لسياساتهم العسكرية دور مهم في تعزيز موارد الدولة وتخفيف الضغوط الداخلية.

وعلى الرغم من قصر فترة ازدهارها مقارنة بمدتها الزمنية، فإن أثرها الحضاري والعمراني والإداري كان عميقا، إذ وضعت أسس التنظيم السياسي المحلي في المنطقة، وأسهمت في تثبيت الانتماء السني داخل الفضاء المغاربي.

6 محمود إسماعيل، الأغلبة (184-296هـ) سياستهم الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ط3، 2000، صص 187-190.

7 عبد العزيز الثعالبي، تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، تحقيق: أحمد بن ميلاد، محمد إدريس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1990، صص 254-259.

غير أن التجربة الأغلبية تكشف أيضا عن هشاشة الكيانات السياسية التي تعتمد على التوازنات العسكرية والقبلية دون بناء مؤسسات راسخة قادرة على تجاوز ضعف الحكّام. لذلك فإن سقوطها أمام الدعوة الفاطمية لم يكن حدثًا مفاجئًا بقدر ما كان نتيجة تراكم عوامل داخلية وخارجية مهّدت لمرحلة تاريخية جديدة في إفريقية.